في المغصوب فان النهي لخارج فالجمهور من العلماء قالوا تقع تلك الصلاة التي هي واحد بالشخص له جهتان لازوم لهما فانها صلاة وغصب فرضا كانت او نفلا نظرا لجهة الصلاة المأمور بها ولا يثاب فاعلها عقوبة له عليها من جهة الغصب وقيل يثاب من جهة الصلاة وان عوقب من جهة الغصب فقد يعاقب بغير حرمان الثواب او يحرمان بعضه قال الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع وهذا هو التحقيق والاول تقريب يرجع عن ايقاع الصلاة في المغصوب فلا خلاف في المعنى انتهى قال ابو الحسن البكري وما قاله الجلال من انه لا خلاف في المعنى وان نفي الثواب تقريب للردع من تصرفه فلا يغتر بلغ

ولم يكن حجه مبرورا جزما في الحرام لما اخرجه الطبراني بسند ضعيف اذا خرج الحاج بنفقة طيبة ووضع رجله في الغرز فنادى لبيك ناداه مناد من السما لبيك وسعديك زادك حلال وراحلتك حلال وحجك مبرور غير مأزور واذا خرج بالنفقة الخبيثة لوضع رجله في الغرز فنادى لبيك ناداه مناد من السما لا لبيك ولا سعديك زادك حرام ونفقتك حرام وراحلتك حرام وحجك مأزور غير مبرور والغرز بفتح الغين المعجمة وسكون الراء آخره زاي ركاب من جلد واخرج ابو طاهر بن نيتم هذا البيت بالكسب الحرام شخص في غير طاعة الله فاذا اهل ووضع رجله في الركاب وبعث راحلته وقال لبيك اللهم لبيك ناداه مناد من السما لا لبيك ولا سعديك كسبك حرام وثيابك حرام وراحلتك حرام وزادك حرام رجع مأزورا غير مأجور او بشر بما يسوءك واذا خرج الرجل حاجا بمال حلال ووضع رجله في الركاب وبعث راحلته وقال لبيك اللهم لبيك ناداه مناد من السما لبيك وسعديك اجبت بما تحب راحلتك حلال وثيابك حلال وزادك حلال ارجع مبرورا غير مأزور واستدلوا لهذا قوله

شخص كبير خرج من منزله واحتاط في الشبهة فلا يجزم بانه غير مبرور لاحتمال ان تحقق انه تكابه حراما وهذا اولى من الحاق ذلك بالحرام الذي اشعرت به عبارة الاصل قال في الحاشية وكأن سنده في ذكر حديث الطبراني المذكور وانما ينتج له ذلك ان كانت النفقة الخبيثة تشمل ما فيه شبهة ولا يخلو اعتبار نظر راوي نفقته وتحقق حرام بدفع ذلك ومن ثم اعترضه ابو زرعه بانه لا ينتفي الجزم في الشبهة بانه غير مبرور لاحتمال ان تحقق انه تكابه حراما فان كان ينبغي ان يقول يخشى عليه ان تكون تلك الشبهة حراما فلا يكون حجه مبرورا قال

ابو الحسن

ابو الحسن البكري ولعل قوله في الاصل وليس حجا مبرورا يعاد على الحرام وبعد قبوله على الحج بما فيه شبهة ولا فالجزم بعدم بره صحيح في عدم قبوله وكيف يقال ويبعد وحينئذ فوجه البعد ولم يجزم بانه حج بحرام افتامه على هذه العبارة بما لم يتيقن حله الشرعي وذلك يشعر بتركها ونه بما امر به فيكون ذلك سببا لعدم القبول ولاحتمال الحل لم يجزم بعدم القبول فتأمله انتهى ولعل كلامه مبني على القول بان المبرور هو المقبول فيلزم من عدم بره عدم قبوله كما هو شأن المريدين اما على قول النووي رحمه الله تعالى بانه الذي لا يخالطه اثم فلا يكون الجزم بعدم بره صحيحا في عدم قبوله ومن ثم قال المصنف في الحاشية قوله وبعد قبوله صحيح فانه لا يلزم من عدم بره عدم قبوله وهو ظاهر لاختلاف ثمرتهما او ثمرة المبرور ما من انه ليس له ثواب الا الجنة وثمرة القبول الصحة كما في خبر لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضأ والثواب كما في خبر من اتى عرافا لم تقبل صلاته اربعين صباحا انتهى قال في الجواهر ومن ماله حرام محض لا يلزمه الحج او فيه شبهة لزمه وكذا الزكاة والكفارات انتهى وذكره في الاحياء ثم قال من في يده حرام امسكه للحاجة فاراد ان يتطوع بالحج فان كان ماشيا فلا بأس لانه سيأكل كل هذا المال في غير عبادة فأكله في عباده اولى وان كان لا يقدر على المشي ويحتاج الى ركوب فلا يجوز الا خذ لمثل هذه الحاجة في الطريق كما لا يجوز شراء المركوب في البلد فان كان يتوقع القدرة على الحلال لو اقام حيث يستغني عن بقية الحرام فالاقامة في انتظاره اولى من الحج ماشيا بالمال الحرام انتهى وفي طلب الحلال حيث اكيد منه ما اخرجه الديلمي طلب الحلال واجب على كل مسلم وابن عدي وابن عساكر قال ما بوجد في اخر الزمان درهم حلال واخ يوثق به وابو نعيم في الحلية ان روح القدس نفث في روعي ان نفسا لن تموت حتى تستكمل اجلها وتستوعب رزقها فاجملوا في الطلب ولا يحملن احدكم استبطاء رزقه ولا معصية الله فان الله تعالى لا ينال ما عنده الا بطاعته من صبر على الفقر الشديد صبر اجميلا اسكنه الله من الفردوس حيث شاء وابن ماجه والحاكم والطبراني والبيهقي اجملوا في طلب الدنيا فان كلا ميسر لما كتب له منها واحمد وابن ماجه اذا سيب الله لاحد كم رزقا من وجه فليدعه حتى يتغير له ورواه البيهقي بلفظ اذا فتح الله لاحدكم رزقا من باب فليلزمه والطبراني اذا اصابتكم الفجر فالتاجر عن طلب الرزق والبيهقي طلب الحلال مثقال فريضة الابطال في سبيل الله ومن مات عيبا من طلب الحلال مات والله عنه راض وابو يعلى الثابت في مصلاه بعد صلاة الصبح يذكر الله حتى تطلع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)